

بيان: على السلطات المصرية التوقف فوراً عن ملاحقة الأطفال على خلفية نشاطهم في الألعاب الإلكترونية

تدين المنظمات الموقعة أدناه استهداف أجهزة الأمن المصرية للأطفال بسبب نشاطهم الرقمي عبر منصات الألعاب الإلكترونية؛ حيث أدت هذه الممارسات المقلقة إلى احتجاز الأطفال تعسفاً، وإخفائهم قسرياً، وحرمانهم من الإجراءات القانونية، وتعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. وتشكل هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خرقاً للقوانين الوطنية المصرية والمعايير الدولية، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مناهضة التعذيب.

خلال العام الماضي، اعتقلت السلطات المصرية ما لا يقل عن 15 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً، ووجهت إليهم تهمة الانتماء إلى جماعة إرهابية استناداً إلى نشاطهم على الألعاب الإلكترونية. وتثير هذه الاعتقالات مخاوف جدية من أن أجهزة الأمن المصرية تستهدف القُصّر وتستدرجهم عبر منصات الألعاب الإلكترونية وغيرها من الأنشطة عبر الإنترنت. كما تعرب المنظمات الموقعة عن قلقها من أن منصات الألعاب – وعلى وجه الخصوص لعبة **PUBG: Battlegrounds** – تُستغل لتقديم وعود بمكافآت داخل اللعبة للأطفال مقابل انضمامهم إلى مجموعات محادثة ومن ثم طلب مشاركة محتوى على وسائل التواصل الاجتماعي تدعي السلطات لاحقاً أنه مرتبط بجماعات متطرفة.

وتكشف الحالات الموثقة عن نمط مقلق من الانتهاكات ضد الأطفال؛ ففي جميع الحالات تم إلقاء القبض على الأطفال من منازلهم دون أي تصريح رسمي أو توضيح لسبب القبض وإخفاؤهم قسرياً لأيام – وفي بعض الحالات لأشهر – قبل أن يظهر وأُجّهت إليهم جميعاً التهمة الفضفاضة ذاتها: “الانتماء إلى جماعة إرهابية”، دون تقديم أي دليل. ولم يُعرض كثير منهم على المحاكم لجلسات تجديد الحبس، في انتهاك لحقوقهم الإجرائية. كما أن 13 طفلاً يُحتجزون حالياً في أقسام الشرطة مع البالغين، في انتهاك واضح للقانون المصري والمعايير القانونية الدولية الخاصة بمعاملة القُصّر. وينص قانون الطفل المصري رقم 12 لسنة 1996 المعدل بالقانون رقم 126 لسنة 2008 في المادة 112 على أنه لا يجوز احتجاز الأطفال أو حبسهم أو سجنهم مع غيرهم من البالغين في مكان واحد.

من بين هؤلاء الأطفال محمد عماد، البالغ من العمر 17 عاماً، وهو مواطن أمريكي يقيم في مدينة بالتيمور بولاية ماريلاند. اعتُقل دون مذكرة توقيف في أغسطس 2024 أثناء زيارته لعائلته في مصر خلال العطلة الصيفية. ووفقاً لعائلته، كان عماد يلعب **PUBG** حين تواصل معه أشخاص عبر اللعبة، وعرضوا عليه مكافآت داخل اللعبة مقابل نشر محتوى على حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد داهمت الشرطة منزل والدته وصادرت كاميرات وأجهزة الكمبيوتر ومعدات أخرى، ثم أخفته قسرياً لمدة عشرة أيام. وُحرم محاموه من الاطلاع على ملفات قضيته، ولا يزال رهن الحبس الاحتياطي بعد قرابة عام من اعتقاله. ورغم كونه قاصراً، يُحتجز عماد منذ ظهوره في قسم شرطة بنها مع البالغين، وهو يعاني من الربو الحاد وقد حُرّم من تلقي الرعاية الطبية المناسبة. كما أن استمرار حبسه منعه من التخرج من المدرسة الثانوية في الولايات المتحدة خلال العام الدراسي الماضي.

وفي حالة أخرى، اعتُقل طفل مصري يبلغ من العمر 13 عاماً – حُجب اسمه بناءً على طلب عائلته – في أواخر يناير 2025، وتعرض للإخفاء القسري لمدة تقارب ثلاثة أشهر قبل أن يظهر مجدداً أمام النيابة في أبريل. وهو محتجز حالياً في دار الرعاية بأبو قتادة بمحافظة الجيزة، بعدما رفض قسم شرطة المرح استقباله بسبب صغر سنه. ووفقاً لعائلته، كان الطفل يلعب **PUBG** عندما تواصل معه أشخاص مجهولون عبر اللعبة، وعرضوا عليه مكافآت في اللعبة مثل “عملات” أو “متابعين” مقابل مشاركة محتوى متطرف. إلا أنه شعر بالخوف، قام بحظرهم. واعتُقل بعد ذلك بيومين فقط.

إن اعتقال السلطات المصرية للأطفال بسبب نشاط الأطفال الرقمي يثير مخاوف جدية بشأن الاحتجاز التعسفي والاستدراج. فبدلاً من حصول هؤلاء الأطفال على الدعم والتعليم والرعاية النفسية، تعرضوا للإخفاء القسري، والإهمال الطبي، والتعذيب، وحُرموا من حقوقهم الأساسية. وتدعو المنظمات الموقعة إلى الإفراج الفوري عن جميع الأطفال المصريين الذين تم استدراجهم عبر الألعاب الإلكترونية، وتطالب بإجراء تحقيق شامل وشفاف في الانتهاكات التي تعرضوا لها. إن معاملة الأطفال بهذه الطريقة تمثل إساءة جسيمة لاستعمال السلطة ويجب معالجتها على وجه السرعة، ومحاسبة المسؤولين عنها.

المنظمات الموقعة

1. مركز ديمقراطية الشرق الأوسط (MEDC)
2. مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف (AITAS)

3. الجبهة المصرية لحقوق الإنسان
4. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (EIPR)
5. مؤسسة نجدة لحقوق الإنسان
6. المفوضية المصرية للحقوق والحريات
7. مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان (SFHR)
8. ريدوورد لحقوق الإنسان وحرية التعبير
9. منصة اللاجئيين في مصر (RPE)
10. معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط (TIMEP)
11. منا لحقوق الإنسان (MRG)
12. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS)
13. المنبر المصري لحقوق الإنسان (EHRF)
14. المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT)
15. هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية